

حزب الأمة السوداني قادر على حل أزمة القيادة

إمام الحلو رئيس لجنة السياسات لـ«العرب»: تمديد المرحلة الانتقالية أخطر عقبات المسار السياسي

ضمن مشهد سياسي سوداني متغير يحاول حزب الأمة القومي، أقدم الكيانات السياسية بالبلاد وأكثرها شعبية، إعادة ترتيب بيته الداخلي حتى تتماشى أفكاره ومواقفه ورؤاه مع المرحلة المقبلة. ويبدو إقرار رئيس لجنة السياسات في الحزب إمام الحلو خلال حوار مع «العرب» بأن الحزب يواجه تحديات كثيرة من بينها التماسك ووحدة الصف بعد غياب قياداته التاريخية، وأبرزها الصادق المهدي، يعطي لمحة عن أن عقد المؤتمر العام استعداداً للانتخابات المقبلة سيكون نقطة التماس بين الكفاءة والتوريث السياسي قبل خوض أي معارك سياسية في المستقبل.



أحمد جمال
صحافي مصري

مؤسسات الحزب على مستويات القاعدة والمؤتمر العام، هي التي ستتوافق على المرشحين.

يعول حزب الأمة على خبراته السياسية الطويلة لتجاوز المرحلة التي يمر بها للتفرغ إلى استعادة حضوره السياسي، كما الحال قبل انقلاب نظام الإنقاذ في العام 1989، غير أنه سيكون في منافسة قوية مع أحزاب صاعدة وقوى ثورية لديها حظوظ كبيرة عبر تواصلها مع شباب الثورة والمكونات المؤثرة فيها. وأكد رئيس لجنة السياسات بحزب الأمة القومي أن الحزب واجه حملات إعلامية من جانب قوى اليسار التي عمدت لتشويه صورته عقب سقوط نظام البشير، وتفهم الحزب أبعادها وأسبابها ولم يتأثر بها كثيراً، واستهدفت رئاسة الحزب، وانتقاد رؤيتها بالوصول إلى مخرج ديمقراطي من خلال الحوار والبحث عن أرضية مشتركة، وهو ما أسمته القوى السياسية في ذلك الحين بدعم «الهبوط الناعم».

وأوضح الحلو أن فشل الحكومة الانتقالية السابقة في التعامل مع زيمات المواطنين، أضعف كثيراً من الحملات التي تعرض لها الحزب على مستوى قواعده في غرب ووسط السودان بعد أن جاء تشكيلها من دون معايير واضحة، وأن عدم مشاركة الحزب في الحكومة السابقة صبّت لصالح رؤيته التي دعمت توسيع دائرة المشاركة.

وأشار إلى أن رؤية الحزب الخاصة بإعادة تشكيل الحكومة وفقاً لبرنامج «العقد الاجتماعي»، والتي طرحها في مارس من العام الماضي، جرت الاستجابة لها عند تشكيل حكومة جديدة من زاوية تكوينها من خبرات سياسية بدلاً من التكنولوجيا الذين لم يتكفوا من معالجة أوضاع المواطنين، وبالتالي من الضروري وجود أشخاص لديهم رؤى سياسية متينة للتعامل مع الأزمات.

توافقات سياسية

واجهت الأحزاب السودانية اتهامات متصاعدة قبل خروج الحكومة إلى النور مطلع فبراير الماضي، بالاتجاه نحو المحاصصة السياسية وإغفال المشكلات الاقتصادية التي تشكل أبرز صعوبات المرحلة المقبلة، وطالبت حزب الأمة بعد أن تناثرت آقاويل بسعيه إلى الحصول على 6 مقاعد في الوزارة، في حين أنه تبين موقفاً سابقاً بعدم المشاركة في السلطة التنفيذية بعد سقوط البشير.

ورد الحلو في حوار حوله حول تلك الاتهامات قائلاً «موقف الحزب من الحكومة السابقة سببه الأساسي إتاحة الفرصة للأحزاب نحو تجهيز نفسها لتكون مهياً سياسياً بعد أن كانت لسنوات طويلة في صفوف المعارضة السرية، ومن الصعب انتقالها مرة واحدة

القاهرة - مَحزب الأمة القومي في السودان بالعديد من المتغيرات السياسية خلال العامين الماضيين، منذ اندلاع ثورة ديسمبر 2018 وسقوط حكم الرئيس عمر البشير، وانتقاله من معارضة السلطة إلى المشاركة بفاعلية في هياكلها الانتقالية قبل أن يواجه اتهامات بدعم الهبوط الناعم، وصولاً إلى وفاة زعيمه التاريخي الصادق المهدي.

ويواجه أقدم الأحزاب السودانية وأكثرها انتشاراً في الولايات تحديات على مستوى الأوضاع الداخلية وضمان الوصول إلى مرحلة تسليم القيادة بشكل ديمقراطي من دون أن يؤدي ذلك إلى انشقاقات داخل الحزب، أو على مستوى نجاحه في الحفاظ على مكتسباته خلال المرحلة الانتقالية، ما دفع «العرب» إلى إجراء حوار مع رئيس لجنة السياسات بالحزب، إمام الحلو، أثناء زيارته للقاهرة مؤخرًا.

إخفاق حكومة التكنوقراط يدفع إلى الاستعانة بالسياسيين من مختلف المكونات ولذلك ففرص النجاح تبدو كبيرة

رأى الحلو أن أبرز الصعوبات، التي تواجه الحزب، الذي تأسس في العام 1945، تكمن في ضمان تماسكه ووحدة بعد غياب قيادته التاريخية والمهمة لجمعة إنشائه، وإذا لم تكن هناك مؤسسات قوية تستطيع أن تحافظ على ذلك التماسك، فإن هناك أخطاراً ستواجه هذا الكيان العريق، لأن الأحزاب القائمة على شخص واحد تتلاشى عقب غياب قياداتها.

وأوضح أن حزب الأمة القومي يواجه أزمة اختيار قيادة مؤهلة تستطيع أن تتعامل مع متغيرات المرحلة الانتقالية السريعة، وتعزز الأثرية في الولايات وتحافظ على التوجه الذي ذهب إليه الحزب منذ العام 2003، وبمقتضاه باتت هناك مؤسسات كاملة في كل ولاية تشكل من رئيس ومؤتمر ولائي ومحليات.

تحاشي الخلافات

قال الحلو لـ«العرب» إن «عقد المؤتمر العام في غياب قيادته التاريخية لأول مرة وكيفية تنظيمه وتطوير منهج الحزب بما يتماشى مع التحولات والاستعداد للمرحلة القادمة في السودان، أمر بحاجة إلى تخطيط سليم لنحاشي أي خلافات تهدد وحدة الحزب».

ورجح أن يتخذ المؤتمر العام للحزب بعد عام تقريبا، وتشهد الفترة الحالية إجراءات التجهيز لعقد المؤتمرات القاعدية على مستوى الولايات، ومنها إلى الأعلى وصولاً إلى عقد المؤتمر العام، على أن يجري انتخاب رئيس جديد للحزب قبل عام من إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في السودان، بما يجعل الحزب مؤهلاً للمنافسة.

جدلاً واسعاً في أعقاب رحيله، في نوفمبر الماضي، ونهبت تهنئات إلى إمكانية توريث المنصب إلى ابنه عبدالرحمن الذي شغل من قبل منصب مساعد للرئيس المخلوع عمر البشير، غير أن الحلو أشار إلى أن المهدي رفض توريث منصبه، وقال إنه أعد 20 قائداً لخلافته قبل رحيله، ولا يوجد شخص بعينه أقرب إلى تولي رئاسة الحزب، والذي سيحدد ذلك هو المؤتمر العام من خلال إجراءات ديمقراطية.

غير أن الحلو عاد وأكد على أن هناك معياراً لاختيار رئيس الحزب المقبل، وهو أن يكون مؤهلاً سياسياً وفكرياً ومعرفياً للقيادة، ويتمتع بشعبية بين صفوف الحزب ويحظى بقبول الناخبين، وأن



تماسك الحزب ووحدة بعد غياب الصادق المهدي من أكبر التحديات

الانتقالية على الطريق المرسوم لها وتنتهي بإجراء الانتخابات، وبالتالي فالمستقبل السياسي في السودان سيكون لتلك الأحزاب التي تشغل أركان النظام التعددي المدني، ما يتطلب ضرورة إعداد الأحزاب لكوادرها وسياساتها.

وشدّد على أن هذا المسار يواجه صعوبات جسيمة، وهناك أحزاب صغيرة -لم يسماها- لديها رغبة في تمديد المرحلة الانتقالية، لأن ذلك يضمن استمرار وجودها في السلطة وقد لا تتمكن من ذلك عن طريق الانتخابات، إضافة إلى تهديدات أخرى تأتي من داخل المؤسسة العسكرية عبر محاولات الانقلاب المتكررة.

الاستعداد متواصل ل طرح مشروع دستور انتقالي بديل للوثيقة الدستورية قريباً على المجلس التشريعي لمناقشته

وأوضح لـ«العرب»، أن حزب الأمة يدعم جهود المؤسسة العسكرية في حماية المسار الانتقالي، ومن الضروري أن تبحث القوى السياسية على آليات تقوية الشراكة الحالية معها، وأن تفاهم على امتيازات ومكاسب كل طرف لا بد أن يكون من خلال حوار جاد وبناء بين الطرفين، وإعلاء المصلحة الوطنية لتكون حاکمة.

وقل من إمكانية الصدام بين القوى المدنية والعسكرية مبيّناً، «المكون العسكري تقوده لجنة أمنية شكلها رئيس النظام السابق لحمايته، لكن ما يُحصد لها أنها انحازت إلى الثورة ودعمت التغيير في البلاد، وقامت بدور هام في اختصار طريق المرحلة الانتقالية وتجنيب السودان الأوجاع، وأصبحت صورتها الآن مغايرة وشريكة في إدارة المرحلة الانتقالية وتمكنت من التعامل مع التهديدات».

وطالب بضرورة عدم مشاركة الحركة الإسلامية في أي ترتيبات، لأن الثورة قامت ضدها بالأساس، مشدداً على أهمية محاكمة كل من شارك في جرائم بحق المواطنين سواء جنائية أو سياسية، ولم يمنع من مشاركة تنظيم الإخوان في الحياة السياسية عقب إجراء الانتخابات، وإقرار قانون الأحزاب باعتباره ضمن القوى المجتمعية الموجودة.

ويصرى الحلو أن الحركة الإسلامية عليها أن تراجع الكثير من مواقفها الفقهية والسياسية إذا أرادت أن تتواجد في مستقبل العمل السياسي، حتى تستطيع أن توأكب نظام الحكم الجديد في السودان، في حال جرى بناء سلطة مدنية تعددية.

تهديداً على القوى الثورية أو على مجمل المرحلة الانتقالية».

ولدى القيادي في حزب الأمة بقينا بأن الشراكة بين القوى المدنية والمكون العسكري والحركات المسلحة قوية، وهي التي تسهل مهمة السلطة الانتقالية في التعامل مع الأزمات الراهنة، وعلى رأسها توقيع اتفاق سلام مع جميع الحركات غير الموقعة على اتفاق جوبا، ويفتح تمرير هذا الاتفاق المجال مجدداً لعودة القوى المنسحبة من السلطة، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الذي لديه تحالفات سياسية وتكتيكية مع الحركة الشعبية شمال بقيادة عبدالعزیز الحلو.

والمخ رئيس لجنة السياسات في حزب الأمة السوداني إلى وجود مراجعات داخل الحزب الشيوعي بشأن الموقف من المشاركة في السلطة الانتقالية، وقد يكون هناك قرار بالعودة مع توسيع هياكلها بعد إنجاز السلام بشكل كلي، وهو أمر حتمي للحزب الذي سيكون بحاجة إلى التواجد من أجل الاستعداد للعملية الانتخابية المقبلة.

ويتنظر السودان خلال الفترة المقبلة تشكيل المجلس التشريعي، الذي يعاني من ولادة متعثرة على وقع الخلافات المتكررة حول توزيع المناصب بين القوى المتباينة والتوافق حول رئاسته، وأثار حزب الأمة مؤخراً جدلاً بشأن اعتراضه على آلية عمل تنسيقيات قوى الحرية والتغيير في الولايات بشأن اختيار المرشحين.

ونفى الحلو تهديد حزب الأمة القومي بالانسحاب من تشكيل المجلس التشريعي، واعتبر أن هناك تفسيراً خاطئاً لبعض التصريحات دعمت تلك الآقاويل، وأن رؤية الحزب تقوم على التوافق بشأن المرشحين في الولايات على أساس التباحث المركزي بين قيادة الحزب وياقي القوى السياسية عبر لجنة التفاوض التي جرى تشكيلها، وبالتالي فإن توجيهات الحزب لأعضائه في الولايات سببها أن هناك مشاورات تجري في المركز، وليس من المقبول أن تكون هناك إفادات موازية.

وكشف رئيس لجنة السياسات بحزب الأمة القومي عن وجود مشروع دستور انتقالي أعده الحزب تمهيداً لمناقشته داخل أروقة المجلس التشريعي لسدّ الثغوب العديدة الموجودة في الوثيقة الدستورية، بما يمهّد لإجراء انتخابات ديمقراطية ويضيق الخناق على أي محاولات من شأنها تمديد الفترة الانتقالية، وأن الحزب لديه برنامجاً لتنفيذ على المستوى التشريعي بما يحقق الاستفادة من خبراته البرلمانية ويضغط باتجاه ضرورة تشكيله في أقرب فرصة.

الدولة المدنية

في رأي الحلو من المأمول أن تكون هناك دولة مدنية إذا نجحت القوى السياسية في تسيير المرحلة

الجنه، وتتنظر أن يكون للقرار عوائده الاقتصادية الإيجابية مع انفتاحها على المؤسسات الدولية الداعمة، وسط أجواء إيجابية بإمكانية تخفيف الديون التي تجاوزت نحو 60 مليار دولار، ودخول استثمارات دولية في مجالات مختلفة بعد شطب اسم السودان من لائحة الدول الراحية للإرهاب.

ولفت الحلو إلى أن مساهمة الحكومة الجديدة في استقرار الأوضاع الاقتصادية ومعالجة الضائقة المعيشية الحالية وتجاوز المرحلة الثانية من السلام وتمكين المتأثرين بالحروب من العودة إلى مناطقهم وبناء علاقات خارجية متوازنة، كلها عمليات مهمة وتدعم الانتقال السلس إلى سلطة مدنية منتخبة.

وذكر السياسي السوداني أن الإبقاء على رئيس الحكومة عبدالله حمدوك في منصبه من أهم العوامل المساعدة على إنجاز المهام الصعبة، باعتباره خبيراً اقتصادياً وأحد أيقونات الثورة، ويشكل مؤسسة بذاتها بحسب الوثيقة الدستورية التي أوكلت مهمة اختياره لقوى الحرية والتغيير، لأن ضمان استقرار الوضع في المرحلة الانتقالية يرتبط بنجاح تلك المؤسسة وعدم إدخال تعديلات عليها، وهو أمر يتبناه حزب الأمة.

القطيعة الخاطئة

انتقد الحلو خلال حديثه انسحاب الحزب الشيوعي من قوى الحرية والتغيير وعدم مشاركته في الحكومة، معتبراً أن قرار القطيعة مع قوى الثورة «خاطئ وغير موفق ويعتبر أحد الجوانب السلبية، وكان يمكن أن يساعد وجوده في التعامل مع تحديات الفترة الانتقالية»، مشدداً على أن غياب الشيوعي «لا يمثل



لا بد من تجاوز المرحلة الثانية من السلام